

تهجير أهالي الشيخ جراح جريمة حرب وليس نزاع ملكية

ورقة موقف

نيسان / أبريل 2021



لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مقدمة

160 فلسطينياً ينتمون إلى 12 عائلة في حي الشيخ جراح المقدسي، طالتهم مؤخراً أوامر لإخلاء منازلهم، في إطار الهجمة الاستيطانية الصهيونية المتواصلة الرامية لتهجير العائلات الفلسطينية من هذا الحي.

تعود بدايات الهجمة الاستيطانية الصهيونية على الحي ومحاولات تهجير سكانه إلى عام 1970 فمذ وقوع الحي تحت الاحتلال الصهيوني عام 1967، لم تنتظر سلطات الاحتلال طويلاً حتى شرّعت قانوناً يتيح للمستوطنين الصهاينة الاستيلاء على بيوت الفلسطينيين في الحي وذلك عام 1970، وهو ما امتد طيلة العقود الماضية باستخدام الأوامر القضائية التي أتاحت للمستوطنين التوغل في الحي ومشاركة أهالي الحي بيوتهم، وصولاً لتنفيذ حالة الطرد الأولى عام 2008، وما تبعها من أعمال طرد وتهجير وأوامر إخلاء متكررة تصدرها المحاكم الصهيونية الذراع القضائي الداعم لمساعي التهجير.

هؤلاء السكان جميعهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجرهم الاحتلال من أراضيهم عام 1948، لتقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" والحكومة الأردنية بالاتفاق على تسكينهم في أراض مملوكة لها في حي الشيخ جراح، على أن يحصلوا على ملكية هذه المساكن بعد 3 سنوات، في اتفاقية شملت انتهاكات وتجاوزات فاضحة من قبل الطرفين لحقوق هؤلاء اللاجئين.

إن الموقف من هذه القضية لا يستند فقط على رفض جرائم الطرد والتهجير التي تطال هذه العائلات، ولكن بالأساس على استعادة الخلفية التاريخية للوضع الحالي، ودور ومسؤولية عدد من الأطراف في إضعاف موقف وقدرة هؤلاء اللاجئين على الدفاع عن حقوقهم، والتضافر الواضح في سلوكها بما يناقض التزاماتها بموجب القانون الدولي تجاه هؤلاء اللاجئين.

إن الإدانة القاطعة للهجمة الصهيونية، والتأكيد على اعتبارها جزءاً من الطبيعة العنصرية للمنظومة الصهيونية، وسياسات التهجير والإحلال، وامتداداً لمسلسل جرائمها بحق الفلسطينيين، لا يمكن أن يكون سبباً

للتجاوز عن المسؤولية التاريخية لأطراف عدة ذات مسؤولية عن حماية هؤلاء اللاجئين، خصوصاً في ضوء استمرار إخلالها بالتزاماتها وواجباتها تجاههم، و تنصلها الفاضح من مسؤولياتها.

الخلفية التاريخية

عقدت الحكومة الأردنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" عام 1956 اتفاقية انتقلت بموجبها 28 عائلة فلسطينية من العائلات التي هُجرت إثر نكبة 1948 إلى السكن في بيوت في حيّ الشيخ جراح.

بُنيت تلك البيوت من طرف الحكومة الأردنية على أراضٍ "مملوكة لها"، وفقاً لبنود الاتفاقية، تمّ تسليم العائلات بيوتاً مقابل إلزامهم بالتخلي عن حقوقهم لدى "أونروا"، والإخلال بوضعهم كلاجئين، وبحسب الاتفاقية كان من المفترض أن تقوم الحكومة الأردنية بتسليم صكوك ملكية لتلك الأسر الفلسطينية بعد ثلاث سنوات، ولكنها لم تفعل ذلك مطلقاً.

وفي عام 1988 نُقلت مجموعة من العائلات الفلسطينية التي هدمت بيوتها، لما يعرف بمخيم الصمود، وهو عبارة عن مبنى كان مخصصاً

لتشغيله كمدرسة للحي، حيث تعيش هذه العائلات حالياً في ظروف
مأساوية من حيث الاكتظاظ والمستوى المتدني للخدمات.

السياسات الممنهجة للترحيل

بعد احتلال مدينة القدس عام 1967، وفي عام 1972 توجهت
لجنتان صهيونيتان لدائرة الأراضي، وسجلتا ملكيتهما للأراضي التي تم
تسكين اللاجئين الفلسطينيين فيها، وتبلغ مساحتها نحو 18 دونماً،
وبدأت تطالبهم بإخلاء عقاراتهم بادعاء أنه لا حق لهم في ملكيتها، و
رغم أنها لا تملك ما يثبت ملكيتها للأرض فقد حكم قضاء الاحتلال
لصالحها في عشرات القضايا، فيما لا تزال عشرات أخرى من القضايا
منظورة أمام القضاء الصهيوني.

و في شهر شباط 2014، صادقت لجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية
الاحتلال على مخطط إقامة مدرسة دينية يهودية على قطعة أرض
بمساحة 4 دونمات، وفي كانون الثاني 2011 هدمت سلطات
الاحتلال فندق شبرد لتبنى في موقعه 20 وحدة استيطانية، وتخطط
لإقامة موقف للسيارات لمصلحة موقع صهيوني استحدث تحت مسمى

ديني، كما منحت سلطات الاحتلال الأرض المعروفة باسم "كرم المفتي"
للجمعية الاستيطانية "عطيرت كوهنيم".

أصحاب البيوت من الفلسطينيين ممنوعون من إجراء أي ترميم أو تطوير
على بيوتهم حتى صدور أوامر المحاكم الصهيونية.

يعيش أهالي الحي في أوضاع مزرية ويتعرضون لعنف واعتداء المستوطنين
بشكل مستمر، وفي شباط 2014، أعلن عن رؤية سلطات الاحتلال
في الخطة 68858 التي تدعو لبناء معهد ديني يهودي وصناعة "أغلبية
يهودية متجانسة في الحي".

في هذه الجرائم المتصلة تستخدم سلطات الاحتلال للسيطرة على
العقارات في القدس عدة قوانين أبرزها: قانون حارس أملاك الغائبين
والمصلحة العامة والأملاك اليهودية قبل عام 1948، وتعمل على تغيير
واقع المدينة، وإحلال مستوطنين صهاينة محل المواطنين واللاجئين
الفلسطينيين فيها، مخالفة بذلك سلسلة طويلة من القرارات والنظم الدولية
الخاصة بوضع المدنيين تحت الاحتلال، و حظر إجراء تغييرات من قبل
القوة المحتلة على المناطق الواقعة تحت سيطرتها، إن شمولية سياسة

المنظومة الصهيونية في هذا الجانب وتجزرها في ممارساتها منذ تأسيسها، يجعل ذكرها فيما يتعلق بحي الشيخ جراح، تذكيراً إضافياً لطبيعة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من قبل المنظومة الصهيونية، والتي يجب أن تكون موضعاً لنظر المحكمة الجنائية الدولية وهو توجه أشارت لجنة الدفاع عن حي الشيخ جراح لنظرها وتفكيرها فيه كأحد خيارات العمل ضد هذه الهجمة المستمرة، كما أن هذا يذكر بمسؤولية الهيئات والأطر الدولية المختلفة في التعامل مع المنظومة الصهيونية فيما يتعلق بهذا الملف أو غيره.

"أونروا" والمسؤولية تجاه اللاجئين

استناداً إلى مسح أجري مؤخراً من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن هنالك قضايا إخلاء ضد ما لا يقل عن 180 أسرة فلسطينية في شرقي القدس، وفي الشيخ جراح لوحدها، فإن أكثر من 60% من تلك الأسر التي تعاني من خطر الإخلاء هي أسر لاجئة من فلسطين مسجلة لدى "أونروا".

كررت الوكالة في مناسبات عدة موقفها الذي يعتبر الممارسات الإسرائيلية تجاوزاً لأحكام القانون الدولي، مؤكدة أن "نقل وترحيل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة يعد أمراً غير قانوني، وبوصفها السلطة المحتلة في شرقي القدس، فإن على إسرائيل أن تتصرف لمنع إحداث تغيير على الوضع والتركيب السكاني في المناطق المحتلة، وضمان رفاه السكان الفلسطينيين المحميين في شرقي القدس".

ومع ذلك لم تتخذ "أونروا" إجراءات تنسجم مع هذا الموقف، فقد اقتصرت إجراءاتها على توفير بعض المساعدات الإغاثية ، في إطار برنامج للطوارئ ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، ومن خلال دائرة المساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، حيث تقوم "أونروا" بتقديم المساعدة الطارئة للأسرة، بما في ذلك المساعدة النقدية والإحالة للخدمات التخصصية اللازمة كخدمات الدعم النفسي الاجتماعي.

ذلك دون ضلوع في المواجهة القانونية مع سلطات الاحتلال، أو دعم لجهود السكان فيما يتعلق بجهودهم أمام المحاكم الصهيونية، أو الدخول

كطرف في هذا النزاع رغم دورها الأساسي في الاتفاقية التي أسهمت في خلق هذا الوضع.

كما أن "أونروا" لم تنخرط في جهود أو مساع لتدويل هذه الأزمة، أو ملاحقة "إسرائيل" أمام الجهات الدولية ذات الصلة بشأن هذه القضية، وهو ما يعكس الى حد كبير ميلاً لدى "أونروا" للتوصل من مسؤولياتها، سواء المترتبة على الخطأ التاريخي المرتكب من قبلها فيما يتعلق باتفاقيتها مع الحكومة الأردنية والذي شكل مساساً بالصفة الإنسانية والسياسية للاجئين، أو فيما يتعلق بالوضع الحالي ودورها تجاه اللاجئين الواقعين فعلياً تحت مسؤوليتها.

المسؤولية الفلسطينية_الأردنية

مطالبة الفلسطينيين للأردن بتسليمهم وثائق نقل الملكية الخاصة ببيوت حي الشيخ جراح تشكل عنوان جدل، فرغم إعلان السلطات الاردنية وتأكيدها على تسليم الوثائق التي لديها للسفارة الفلسطينية في عمان، لا زال الفريق القانوني الموكل بالدفاع عن حقوق أهالي الشيخ جراح، يعتبر أن هذه الوثائق لا تفي بالغرض المطلوب، وبالتالي كانت المطالبة بوثيقة

رسمية معتمدة من المملكة الأردنية ومؤسساتها الرسمية ويمكن استخدامها كأوراق وحجج في النزاع القضائي، علماً أن محاكم الاحتلال كانت قد رفضت اعتماد أوراق قُدمت إليها، من هنا، كان الضغط للحصول على الوثيقة الرسمية الأردنية باعتبار أن المملكة الأردنية كانت طرفاً رسمياً في الاتفاقية الموقّعة مع وكالة الغوث (الأونروا) والتي بموجبها مُنحت هذه العائلات بيوتها مقابل تخليها عن بطاقات المؤن وما تقدمه هذه البطاقات من خدمات للاجئين.

السلطة الفلسطينية، من جهتها لم تحمّل الأردن أو وكالة "أونروا" مسؤولية فيما يتعلق بقضية أهالي الشيخ جراح، واكتفت وزارة خارجيتها بتعليقات دبلوماسية تشيد بدور الأردن اجمالاً وتؤكد على التعاون معها في هذه القضية.

هذه المساحة من المجالات الدبلوماسية بين خارجية الحكومتين، تغفل الدور الأساسي للحكومة الأردنية في التصرف المتكرر بأماكن عامة كانت ضمن "الأماكن الأميرية" الفلسطينية والتي حصلت السلطات الأردنية على إمكانية التصرف بشأنها كجزء من إدارتها للضفة الغربية

أعقاب عام 1948، خصوصاً أن التصرف بهذا الملكية العامة جاء في إطار مساومة أقدمت عليها "أونروا" ضد اللاجئين الفلسطينيين، رمت من خلالها لحرمانهم من حقوقهم.

جانب آخر لا يقل خطورة في الموقف الرسمي الأردني، هو التقصير في مراجعة وكالة "أونروا" بشأن مسؤولياتها ضمن الاتفاق السابق بين الطرفين، وما يتوجب على الطرفين من إجراءات لحماية اللاجئين والأهالي، بما في ذلك تدويل الأزمة ورفعها للجهات المعنية بالنظر فيها دولياً.

أخيراً

- إن النظر لسياسات التهجير والترحيل المتبعة من سلطات الاحتلال تجاه الفلسطينيين باعتبارها نزاعاً على الملكية هو خطأ كبير، يتورط فيه الكل الفلسطيني، فما يحدث هو جريمة يرتكبها الاحتلال تشكل مخالفة لاتفاقيات جنيف ومجموعة من القوانين والقواعد الدولية النازمة لوضع المناطق المحتلة، وموضع النظر في هذه الجريمة هو المحاكم الدولية ذات الصلة والاختصاص وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية.

- إن استمرار كل من الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية في إدارة ظهرها لواجباتها المتعلقة بضرورة وضع هذه الجريمة أمام الجهات الدولية ذات الاختصاص، يعني الإسهام في معاناة السكان واللاجئين الفلسطينيين المستهدفين، والسكوت على جرائم حرب صهيونية من خلال اعتبارها نزاعاً على الملكية تنظره المحاكم الصهيونية.

- إذا كان من المفهوم لجوء السكان الواقعين تحت الاحتلال لمحاكمه في ظل عدم تمكينهم من رفع قضيتهم أمام منظومة عدالة دولية، فإن صمت جهة الإدعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية عن هذه الجريمة وعدم فتح تحقيق بشأنها، يقع على عاتق هذه المحكمة والأطراف والمؤسسات الدولية ذات الصلة بعملها، وكذلك كل من الحكومتين الفلسطينية والأردنية و"الأونروا" كجهات ذات صلة.

- إن إخفاق الحكومتين الأردنية والفلسطينية في تحميل "أونروا" لمسؤولياتها وواجباتها تجاه اللاجئين والسكان الفلسطينيين المتضررين من الهجمة الصهيونية، هو امتداد لتقصير كلا الحكومتين بالإيفاء بالتزاماتهما القانونية تجاه اللاجئين والسكان الفلسطينيين، وخصوصاً المسؤولية

التاريخية التي أوقعتها الحكومة الأردنية على ذاتها من خلال اتفاقها
مع "أونروا".